

مشاركة ممثلين للحكومة للإجابة عن استفسارات المتحاورين

## الظهراني: مناقشة جميع المرئيات المقدمة في الحوار

■ المنامة - حوار التوافق الوطني

أكد رئيس مجلس النواب رئيس حوار التوافق الوطني خليفة الظهراني أن «كل المرئيات والقضايا التي تم تقديمها من جميع المدعوين من الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات والإعلام سيتم إدرجها وتصنيفها على المحاور الأساسية التي تم الإعلان عنها (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحقوقية)، ولن تستبعد أية مرئية مقدمة من أية جهة في أي شأن أو مجال».

وكشف الظهراني عن مشاركة ممثل من الحكومة (السلطة التنفيذية) أو ممثلين في جلسات حوار التوافق الوطني خلال مناقشة المحاور الأساسية لإثراء الحوار والإجابة عن الاستفسارات والتساؤلات التي ربما يطرحها المتحاورون، كما أن المشاركة الحكومية تعزز مبدأ التواصل والتعاون. وعبّر الظهراني عن شكره وتقديره لما أبداه المواطنون والفعاليات المجتمعية من مشاعر وطنية للمشاركة في حوار التوافق الوطني، والرغبة الشعبية الواسعة في المساهمة لدعم وإنجاح وإثراء الحوار، وذلك إثر تلقي رئاسة الحوار العديد من

المراسلات والاتصالات من المواطنين والفعاليات المجتمعية للمشاركة في حوار التوافق الوطني. وأعرب الظهراني عن فخره بالنوايا الصادقة والمسؤولية الوطنية لدى المشاركين في حوار التوافق الوطني، لإنجاح الحوار والتعبير عن تطلعات ومطالب ورغبات الشعب البحريني ومؤسسات المجتمع المدني، وتجاوز كل التحديات من أجل الخروج برؤية توافقية وطنية من أجل حاضر ومستقبل مملكة البحرين. وأوضح أن طبيعة الحوار ومحدودية المكان والزمان، لن تمكن القائمين على هذا الحوار من تحقيق



الظهراني يستعرض مع وزير العدل الاستعدادات لبدء الحوار الوطني

رغبة المشاركة والحضور لجميع المواطنين والفعاليات المجتمعية، ولذلك تم اقتصر المشاركة على أكثر من 300 فعالية تمثل أكبر قدر ممكن من اهتمامات وتطلعات مختلف مكونات المجتمع البحريني، مؤكداً أنه بإمكان أية جهة وجمعية لم تدع للمشاركة ولديها عدد من

المرئيات والتصورات أن تبعث بها لأية جمعية أو جهة أو شخصية مشاركة، ترى أنها قريبة منها وتتوافق معها في رؤاها وتوجهاتها. وأشاد الظهراني بالإقبال والتفاعل الذي أبداه المدعوون للمشاركة من خلال ترشيح الأعضاء وتسليم

المرئيات بحسب محاور حوار التوافق الوطني، والتي تعكس المسؤولية الوطنية التي يتسم بها الشعب البحريني في سعيه للتنمية والتطوير، وتحقيق المزيد من الإنجازات والمكاسب في ظل المشروع الإصلاحي والمسيرة الديمقراطية.

على سعيد آخر، أكد الظهراني أن الاستعدادات جارية على قدم وساق لبدء حوار التوافق الوطني الأسبوع المقبل، مشيداً بجهود الحكومة وتعاونها في الترتيب والتنسيق للحوار والذي يعكس حرص القيادة على إنجاح هذه الفرصة التاريخية باللغة الأهمية والتي تعد الحل الأمثل للخروج من الأزمة التي عصفت بالبلاد ومواجهة التحديات وتحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات، ودعم المشروع الإصلاحي والمسيرة الديمقراطية لمملكة البحرين وشعبها. جاء ذلك خلال استقبال الظهراني في مكتبه صباح أمس الثلاثاء (28 يونيو/ حزيران 2011) وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة ضمن الاستعدادات لانطلاق حوار التوافق الوطني.

## «التجمع القومي»: الحكومة المنتخبة والمجلس المنتخب كامل الصلاحيات مبادئ مرئياتنا

□ قالت جمعية التجمع القومي الديمقراطي في ندوة عقدتها مساء أمس الأول في مبنى الجمعية بالزنج لاستعراض مرئياتها بشأن الحوار إن «الحكومة المنتخبة ومجلس منتخب كامل الصلاحيات هو من مبادئ المرئيات التي تقدمنا بها للحوار».

وبين الأمين العام للتجمع حسن العالي أن «جميع الحضور في هذا اللقاء لديهم توجس وخوف من المشاركة في الحوار الوطني، ومصدر هذا التوجس عديدة ومشروعة؛ أولاً أن الأجواء المحيطة بالحوار لا تخدم الحوار، إذ إنها أجواء ضاغطة وسلبية»، ونبه إلى أن «التجمع يعلم أن المخالفات الأمنية والاجتماعية والسياسية التي ارتبطت بفترة حالة السلامة الوطنية خلفت المئات من المعتقلين والعشرات من المحاكمات التي يجب إعادة النظر فيها»، وتابع «وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان وما جرى في الوزارات، ولا ننسى موضوع الإعلام وما يثيره من تخندق طائفي وبالذات الإعلام الرسمي». وواصل «مصدر آخر للتخوف هي آليات الحوار، إذ وجهت الدعوة لـ300 شخصية للحوار وما سيتم الاتفاق عليه سيرفع إلى المعامل لإصدار الأوامر لتنفيذ المرئيات، والتخوف: من سيتحاور مع من؟»، ونبه إلى «العراقيل والسلبات من علوم هذا العدد الكبير على طاولة الحوار وخصوصاً أن المدعوين يأتون على خلفية احتقان طائفي وتسقيط، يعني سيجلسون وهم لا يتفكرون بما يطرحه الآخر»، ونوه إلى أن «السقف المطروح هو كيفية التعامل مع المطالب المشروعة، فنحن نتحدث عن جانب أساسي وهي مبادئ ولي العهد، وهي مجلس منتخب كامل الصلاحيات وحكومة تمثل الإرادة الشعبية والتجنيس والوحدة الوطنية وموضوع الأملاك العامة».

وأضاف العالي «في المدخل السياسي وضعنا الأمر الدستوري، وذكرنا أن يكون الحل وضع مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد، وذكرنا كحد أدنى مبادئ ولي العهد بإدخال تعديلات على دستور 2002، ونحن نرى انه يجب ألا يكون رئيس الوزراء من العائلة وأن الحكومة يجب أن تحظى بثقة المجلس والجميع من الرئيس والوزراء يجوز طرح الثقة فيهم»، ونبه إلى أن «هناك السقف الأعلى وهو انتخاب الحكومة من قبل الحزب الأكبر، وقلنا إن مجلس النواب ينفرد بالتشريع ويمكن أن تكون قراءتين والقراءة

والمجلس المنتخب والمجلس المنتخب كامل الصلاحيات مبادئ مرئياتنا

الصحيحة وهي سكة الحوار والابتعاد عن تجبيش الشارع الذي اثبتت أحداث 14 فبراير/ شباط انه غير خاضع للقوى السياسية، وبالتالي يمكن أن يفرض اجندات غير أجندتها»، وواصل «الحكومة تعرف نقل القوى السياسية بغض النظر عن اصواتها في طاولة الحوار وبالتالي عندما يكون هناك توافق وبالتالي شبه اجماع ولقلنا على الأمور السياسية والدستورية فالقوى السياسية يجب ان توافق، وعدم موافقتها يعني فشل الحوار، وعلى رغم الغمات يجب أن تكون لدينا ثقتنا في قدرتنا ولدينا مسطرة لمدى فشل أو نجاح الحوار وبناء عليه نتصرف». وأضاف «نحن نطالب منذ 10 سنوات بالحوار، وصحيح إننا كنا نطالب بالحوار بين الحكم والقوى السياسية لأن الحكم هو من يملك القرار، ولكننا مفتتحون على حوار يضم جميع المكونات، ولدينا اتصال مستمر عن المرئيات مع القوى السياسية الأربع بما فيها «الوفاق»، ونحن مقدرين التأخر من اعلان الموقف بسبب الأجواء في البحرين التي تضغط باتجاه اتخاذ موقف سلبي من الحوار»، واستدرك «لكننا قلنا إن نتائج الحوار هي التي ستعطي القرار النهائي بشأن فشل الحوار».

ندوة التجمع القومي التي تم خلالها استعراض مرئيات التجمع للحوار الوطني

طرحت فكرة المجلس التأسيسي تحدثت عن أن التصويت يكون بغالبية أصوات الثلثين»، واعتبر أن «أحد مخاوف الحوار هو أن هناك قوى سياسية مختلفة وذات توجهات مختلفة وبالتالي جميع القوى ستذهب والاختلاف الطائفي والسياسي حاد ولكننا نقوى وطنية يجب أن نصر على عدم فرض الخيار الطائفي»، ونبه إلى أن «الفشل أو تحول الموضوع إلى طائفي سيقودان البلد إلى المجهول وهي مهمة شاقة ونصصر على ان السقف هو مصلحة الوطن». وأكمل «على رغم أننا نعرف أن هناك من سيذهب بالمؤتمر لمناخ أخرى وخصوصاً أننا نعرف أن هناك أطرافاً تريد إفشال المؤتمر كما أفشل الحوار السابق، فإن هناك اتصالات مع القوى الأخرى من أجل الاطلاع على رؤاهم ونحن أول من باسار بالتاكيد على ما طرح في تجمع الوحدة الوطنية في اللقاء الأول بالافتتاح قبل أن ينحرف 180 درجة في اللقاء الثاني، ولكننا مفتتحون وإبدينا مودودة»، وأوضح أنه «بالنسبة لمبادرة سمو ولي العهد ضمناها في مرئياتنا، وهناك قوى تريد أن تقول إن هناك مسافة بينها وبين الدولة نريد أن نتعاون معها وإذا سار الحوار ضد الشعب فإننا سنتوقف عن المشاركة».

والحريات المنصوص عليها في الباب الثاني في الدستور والتمسك بمبادئ الميثاق، وتعديل القوانين النافذة حقوقياً، ونبه إلى أن «من ضمن ما سنقدم به هو تعديل قانون المجالس البلدية ومحاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق مصالحة وطنية وتسجيل اعتذار لمن حصل في حقهم الخطأ، فضلاً عن أننا سنطالب بإجراءات عاجلة لدعم القطاع الخاص وتقديم منح تمويلية للمؤسسات المتضررة والقضاء على الإجراءات البيروقراطية»، وبين أن «المحور الاجتماعي سيتكون من التربية والتعليم ومنها إصلاح شامل للتعليم، ولدينا المحور الصحي ومنه التأمين الصحي الشامل وتطوير المراكز الصحية ولدينا ما يتعلق بالتجنيس وتعديل قانون الجنسية».

وقال النصاب إن «الجمعية ستقترح تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ ما يخرج به الحوار وإعادة أعضاء الحوار للاجتماع من أجل تقييم التنفيذ»، ونوه إلى أن «التوافق يعني ألا يكون الموضوع مرتبطاً بالتصويت، ولو كنا نعرف أنه سيتم القرار بناء على التصويت وهذا عدد المعارضة لكننا رفضنا من الأساس، إلا أن التوافق مشجع»، ونوه إلى أن «الجمعيات المعارضة السبع عندما

من جهته أشار نائب الأمين العام لجمعية التجمع القومي الديمقراطي محمود النصاب إلى أن «سقف الحوار يجب ان يكون مفتوحاً لأن من حق اي شخص طرح ما يريد، ونحن نصر على أن من رفع المطالب ليس خائناً، صحيح أن هناك جهات أرادت أن تستفيد من الأحداث لكن ليس للمطالب شأن بها»، ونبه إلى أن «المبادئ التي تقوم عليها مرئيات الجمعية هي التوصل إلى مجلس كامل الصلاحيات والتوافق على حكومة تمثل ارادة الشعب وتخضع لرقابة البرلمان والحفاظ على التوازن السكاني، ودعم كل الفئات وتعزيز البعد القومي»، واعتبر أن «جوهر المرئيات التعديلات الدستورية، وسنطلب مجلساً منتخباً كامل الصلاحيات وحكومة تمثل الشعب والحفاظ على الحريات، كما سنقدم بمشروع لتعديل الدوائر الانتخابية إذ لا بد من قانون جديد يحد من عيوب القانون الحالي واعطاء الناخب الفرصة الأكبر لاختيار من يريد»، وتابع النصاب «في تقليص الدوائر الانتخابية يجب ألا يتجاوز الفرق بين دائرة وأخرى 15 في المئة»، وزاد «في مجال الأحزاب السياسية صنعنا مرئياتنا وهو إجراء تعديل المسمى إلى قانون الأحزاب بدلاً من قانون الجمعيات السياسية وتفعيل الحقوق

أكد أن تعيين رئيس الوزراء من اختصاصات الملك... عبد اللطيف الشيخ:

## شرعية النظام القائم وسيادة القانون والحرية والمواطنة ثوابت المنبر الإسلامي في الحوار

■ البسيطين - جمعية المنبر الوطني الإسلامي

□ قال الأمين العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي عبداللطيف الشيخ إن رؤية المنبر التي تم رفعها إلى رئيس لجنة حوار التوافق الوطني رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني تنطلق من مجموعة من الثوابت التي تستمد منها إطاراً عاماً يحدد مرئيات الجمعية تجاه المحاور الأربعة للحوار.

وأشار إلى أن هناك لقاء جمع المنبر بجمعية تجمع الوحدة الوطنية تمت خلاله مناقشة المرئيات المختلفة للتوافق حولها خلال جلسات الحوار ولتجسيد موقف متماسك موحد لجمهور الفئات.

وأضاف أن من بين هذه الثوابت تأكيد حقوق المواطنة وحرية التعبير وكرامة المواطن ونيل الطائفة ونيل استخدام العنف لفرض الأجدات السياسية، وتأكيد أن ميثاق العمل الوطني هو المرجعية التي اجتمعت عليها فئات الشعب كافة وكأساس صلب للحوار الوطني ارتضته جميع أطراف الوطن، وأن الوحدة الوطنية للمجتمع البحريني جميع مكوناته هي مصدر قوة في تنوعها إذا تكافتت وتوحدت على الثوابت ونبتذلت الاختلاف والتنافر. وأشار الشيخ إلى أن من بين الثوابت شرعية النظام القائم التي أجمع عليها الشعب في استفتاءين منفصلين: أولهما استفتاء الأمم المتحدة اعلان الاستقلال في 1970، وآخرهما من خلال

السلمي والعمل على حفظ السلم الاجتماعي والأمان والاستقرار، والدفع بعملية الاقتصاد والتنمية إلى الأمام من دون أن تتأثر بالحراك السياسي في الشارع، والعمل على مكافحة الفساد وهدر المال العام واعتماد مبدأ الكفاءة في تعيينات السلطة التنفيذية، مع الإقرار بمشروعية مبدأ التداول السلمي للسلطة إلا أنه مع الانقسام الطائفي الحاد في المجتمع والذي زاد تكريسه مظاهر الطائفية خلال الأحداث الأخيرة والنزول بها إلى الشارع فإن تطبيق هذا المبدأ في الوقت الحاضر يفرض فعلياً إلى حكم الطائفة وهو ما لا يمكن القبول به، وأخيراً الدعوة إلى الوحدة الكونفيدرالية الخليجية هدفاً لشعوب المنطقة ووسيلة لتقوية الصف وسداً يحمي الشعوب ومقدراتها من أطماع الدول الأخرى.

والمواطنين في القطاعين العام والخاص، والعمل بشكل مستعجل على حل المشكلة الإسكانية من خلال زيادة موازنة وزارة الإسكان وتقليص فترة الانتظار وطرح خطة استراتيجيّة للإسكان مدتها 10 سنوات يتم فيها تحديد الأراضي المخطط لها أن تكون مشاريع إسكانية، وتتم مراجعة ما تم إنجازه منها سنوياً بشفاافية تامة.

وعن المحور الحقوقي: ركز الشيخ على منع أي من مظاهر استغلال الأطفال لأغراض السياسية أو الطائفية وسن قانون لحماية الطفل، ومنع سوء استغلال المرأة وتنظيم حقوقها من خلال القوانين، وتعديل القوانين المنظمة للتظاهر والمسيرات بما يحفظ حقوق جميع المواطنين والقيمين، بحظر التظاهر والمسيرات والاحتجاجات في المؤسسات التعليمية والصحية والحيوية وصيدا حق المواطنين الذين لا يرغبون في الاحتجاج من خلال تنظيم هذه الفعاليات في الأماكن المخصصة لها فقط ومنع قطع الطرق وإعاقة انسيابية الحركة، وحظر تسييس أو طائفة العمل النقابي والمهني وتطبيق القانون على من يخالف ذلك، وتعويض الآثار النفسية والاقتصادية والأضرار في المباني والمؤسسات من قبل المتسببين في الاحتجاجات.

المعلومة، منع استغلال الدين أو المساجد أو المآتم في الدعاية الانتخابية أو في تركية القوائم والأشخاص أو في الشحن الطائفي.

وأما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي: فأشار الشيخ إلى أن من بين المقترحات تفعيل قانون الكشف عن الذمة المالية وزيادة الشفافية في التعامل مع أملاك الدولة وتعويض خزينة الدولة عما كشف عنه من تجاوزات في أملاك الدولة والدفع، وإنشاء نيابة عامة خاصة لمكافحة الفساد الإداري والمالي ومتابعة توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية، وسن تشريعات تضمن الحفاظ على الثروة الوطنية وعدم التصرف فيها إلا من خلال القانون، والشفافية التامة في الإفصاح عن دخل البلاد من النفط وجميع المصادر الأخرى وضم جميع الإيرادات إلى الموازنة العامة للدولة، وتشجيع التكامل الاقتصادي الخليجي وبناء السوق المشترك، وزيادة الرقابة على شركة ممتلكات وأدائها في تنمية الأصول التابعة للدولة وإخضاعها للرقابة البرلمانية. وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي: أشار الأمين العام للمنبر إلى أن من بين المقترحات دعم جهود التوظيف والتدريب للشباب من دون تمييز وتهيش لأي من فئات المجتمع ودعم القطاع الخاص لحنه على بحرنة الوظائف، وزيادة الرواتب ودعم رواتب المتقاعدين